الفصل الثانى عشر

العلاقات المصرية الإسرائيلية

خلال حقبة مبارك ١٩٨١ – ٢٠٠٩

حاولت إسرائيل عقب تولى حسنى مبارك الرئاسة فى أكتوبر ١٩٨١ الاحتفاظ بنمط العلاقات التى سادت خلال الحقبة الساداتية ولكن تحفظ الرئيس مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتى للفلسطينيين واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة أدى إلى تجميد لقاءات القمة لعدة سنوات بسبب إصرار إسرائيل على إتمام الزيارة للقدس أو إلغائها وقد شهدت هذه الفترة حالة من الجمود المشوب بالتوتر مما اضفى على العلاقات طابع (السلام البارد) بسبب سياسات إسرائيل العدوانية والتى برزت فى اقتطاع (طابا) عند إتمام الانسحاب من سيناء علاوة على عدوانها الشامل على لبنان فى يونيو ١٩٨٢ وما أعقبها من سحب السفير المصري من إسرائيل وتصاعد حملات النقد المتبادلة وجمود العلاقات التجارية والثقافية.

وعندما أحيل نزاع طابا إلى التحكيم وأجبرت إسرائيل على التسليم بنتائجه وأعيد السفير المصرى إلى تل أبيب جرى احتواء التوترات الناجمة عن التجاوزات التى ارتكبتها إسرائيل وأبرزها اختراقات الطيران الإسرائيلى للأجواء المصرية وتعزيز الوجود العسكرى المصرى فى المنطقة (ب) المحدودة التسليح. واستمرت الأوضاع. هكذا حتى بداية التسعينيات حيث تم استئناف لقاءات القمة المصرية الإسرائيلية بعد مجئ حزب العمل الإسرائيلى للسلطة عام ١٩٩٢ وإطلاق صيغة مدريد وانخراط مصر فى الإعداد للمفاوضات متعددة الأطراف. كما اسهم فى تعزيز هذه العلاقات إتفاق أوسلو ومشاركة مصر فى جميع مراحل المفاوضات التى انتهت بتوقيعه عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وهنا يجدر الإشارة إلى الموقف

المتخاذل للحكومة المصرية – إزاء الجرائم والمذابح التى ارتكبتها إسرائيل ضد الأسرى المصريين خلال حربى ١٩٥٦، ١٩٦٧ والتى اثارت سخط وغضب الرأى العام المصرى إذ غضت النظر عن نتائج لجنة التحقيق والقصاص من مرتكبى هذه الجرائم.(١)

وبوصول حكومة الليكود إلى السلطة فى منتصف عام ١٩٩٦ بدى أن السلام البارد قد يتحول إلى حرب باردة وبالفعل حدثت مواجهة سياسية علنية بين مصر وإسرائيل منذ بداية عام ١٩٩٧. إذ ركزت مصر خلالها على أن سياسة نتنياهو سوف تؤدى إلى كارثة بسبب عدم التزامه بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقات اوسلو وإندفاعه فى خطط الاستيطان وطرحه معادلة (السلام مقابل السلام) بديلاً عن صيغة (السلام مقابل الأرض). واستمر هذا التوجه الاحتجاجى من جانب مصر تجاه ما يتصل بإسرائيل.

وعلى الجانب الآخر كشفت حكومة الليكود عن استراتيجيتها تجاه مصر والتى تستهدف تحجيم الدور المصرى واتهام مصر بأنها تعرقل المفاوضات مع الفلسطينيين وانها تمارس عليهم ضغوطاً خفية تحول دون إيجاد تسوية للمشكلات المعلقة بين الفلسطينيين وإسرائيل. ولذلك حاولت إسرائيل ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية ضد مصر من خلال نفوذ اللوبى اليهودى فى الكونجرس الأمريكى. وتمثلت فى محاولة تخفيض المعونة الأمريكية لمصر واثارة قضية اضطهاد الأقباط. ورغم نجاح كل من مصر وإسرائيل فى إحتواء العديد من المشكلات ذات الحساسية واسدال ستار الصمت عليها مثل قضية الأسرى المصريين ومقابر اليهود وحادث سليمان خاطر.. الخ) إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار التحول فى العلاقات المصرية الإسرائيلية من حالة (السلام البارد) إلى حالة (الحرب الباردة) ولكن مع حرص كل طرف على عدم تجاوز بعض الخطوط الحمراء التى انحصرت فى عدم المساس بحجم التعاون الاقتصادى بين مصر وإسرائيل كصادرات البترول المصرية لإسرائيل وعدم تجميد الاتصالات والقاءات بين المسئولين فى الجانبين حتى فى أقصى حالات التوتر. وفى هذا السياق استمرت الخلافات بين مصر وإسرائيل حول قضايا التسوية السلمية للصراع العربى

الإسرائيلى خاصة ما يتعلق بالمسار الفلسطينى الإسرائيلى. كما تصاعدت الاتهامات المتبادلة بشأن توجهات السياسة الدفاعية والسياسة التسليحية على الجانبين. إذ شنت الصحف الإسرائيلية بالتنسيق مع بعض القيادات العسكرية حملة منظمة تؤكد أن مصر لا تزال تعتبر إسرائيل عدوها الرئيسى المحتمل رغم اتفاقية السلام المعقودة بينهما وان برامج التسليح المصرى المعتمدة على الولايات المتحدة كمصدر رئيسى للتسليح تمثل خطراً على إسرائيل. وقد ردت مصر على هذه الحملة من خلال التصريحات التى أدلى بها الرئيس حسنى مبارك مؤكداً أن مصر سوف تواصل تحديث قواتها المسلحة فى مواجهة ما تقوم به إسرائيل التى تضاعف نفقاتها العسكرية بشكل رهيب وتطور أسلحتها وتطلق أقمار للتجسس وتنتج صواريخ ولا توقع على اتفاقات حظر التسلح الدولية ومع ذلك تحاول فرض قيود على العرب.(٢)

وقد أدت الأجواء المحيطة بتصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى والمتواكبة مع احتفال مصر بمرور ٢٥ عاماً على حرب أكتوبر إلى تعميق التوترات الخاصة بالجوانب العسكرية للعلاقات المصرية الإسرائيلية الأمر الذى أدى إلى طرحها على صفحات الصحف المصرية والإسرائيلية حيث ركزت التحليلات الصحفية على تناول مستقبل الصراع المسلح فى الشرق الأوسط.

واشتدت الحملات السياسية والإعلامية بين مصر وإسرائيل وبلغت مستوى غير مسبوق مما ترتب عليه حدوث أزمة بسبب التصريحات التى صدرت عن ديفيد بار ايلان المتحدث باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية متهماً مصر بأنها طفل شرير تحرض الفلسطينيين على اتخاذ مواقف متشددة ضد إسرائيل. وعلى نفس المستوى انتقدت مصر تلويحات رئيس الوزراء الإسرائيلى بالحرب ونفت أنها تمارس ضغوطاً على الفلسطينيين. وتجددت هذه الحملات خلال فترات مختلفة من عام ١٩٩٨ سواء من خلال التصريحات الرسمية أو التقارير الصحفية ورسوم الكاريكاتير ونشر أخبار ومعلومات تفتقر إلى المصداقية. وقد شهد هذا العام (١٩٩٨) ازمتان بارزتان اعترضتا مسيرة العلاقات المصرية الإسرائيلية تتمثل أولهما فى رفض مصر الإفراج

عن الجاسوس الإسرائيلى عزام عزام رغم الحاح إسرائيل فى المطالبة بالافراج عنه. أما الأزمة الثانية فقد جاءت من جانب إسرائيل التى رفضت التعاون مع مصر فى انهاء أوضاع ٢٤ سجيناً مصرياً (من سيناء) فى أحد سجون بئر سبع واستمرار حبسهم بعد انتهاء مدة العقوبة القانونية فضلاً عن اساءة معاملتهم.

وهكذا استمرت حالة الاحتقان التى ظل يمر بها الصراع العربى الإسرائيلى منذ وصول الليكود إلى السلطة فى إسرائيل. وانعكس ذلك على مسار التطبيع فأعلنت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عملية السلام وشاركت فى قرارات الجامعة العربية الخاصة بتجميد التطبيع وتأكيد المقاطعة العربية وتجميد المفاوضات المتعددة الأطراف كما قاطعت مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتواكبا مع اندلاع انتفاضة الأقصى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وتصاعد العنف العدوانى الصهيونى بعد وصول شارون إلى رئاسة الحكومة فى فبراير ٢٠٠١ شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية مزيداً من التوتر كان من أبرز إيجابياته استجابة الحكومة المصرية لضغوط الرأى العام المصرى إذ سحبت السفير المصرى لدى إسرائيل فى ٢١ نوفمبر ٢٠٠٠ ثم صعدت احتجاجها بإيقاف كافة الاتصالات بين الحكومة المصرية والحكومة الإسرائيلية عدا وسائل الاتصال الدبلوماسية التى تخدم القضية الفلسطينية وذلك عقب إعادة احتلال إسرائيل للمدن الفلسطينية فى مارس ٢٠٠٢ وقد ترتب على ذلك وقف كافة أشكال التعاون العلمى والبحثى والإرشادى فى مجال الزراعة كما تراجعت مختلف أشكال العلاقات الرسمية وتصاعدت الحملات الإعلامية بين مصر وإسرائيل بصورة غير مسبوقة. هذا ولم تقتصر التحديات التى حاصرت الدور المصرى وأعاقت مساعيه السلمية لتسوية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى على التعنت والنزعة العدوانية لدى إسرائيل بل أضيف إليها الغزو الأمريكى البريطانى للعراق واحتلاله حيث كانت القضية الفلسطينية هى الضحية الأولى لهذا العدوان إذ نقل بؤره الاهتمام من المشرق إلى الخليج وانشغلت الإدارة الأمريكية بالتحضير للعدوان وإدارة الحرب حتى اسقطت نظام صدام حسين ثم

الانشغال لاحقاً بما لم تتوقعه من مقاومة فى العراق ثم بكيفية إعادة تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعراق. وكل ذلك صرفها عن الصراع الفلسطينى الإسرائيلى خصوصاً بعد فشل بوش فى قمتى شرم الشيخ والعقبة. فى يوليو ٢٠٠٣ الأمر الذى أطلق يد شارون فى ممارسات عدوانية بالغة الشراسة ضد الشعب الفلسطينى ومع استمرار الانتفاضة فى ظل التطور النوعى والكمى للمقاومة الفلسطينية المسلحة بات الاجتياح الشامل لاجهاض فصائل المقاومة وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية المدنية والعسكرية ضرورة حتمية من وجهة النظر الإسرائيلية. وقد بدأ الاجتياح الإسرائيلى براً وبحراً وجواً فى عملية اسمتها (السور الواقى) وكانت تستهدف فى جوهرها شن حرب إبادة ضد الشعب الفلسطينى من خلال قمع الانتفاضة واستئصال قياداتها المدنية والعسكرية والمقاومة الميدانية كما اعتبرت إسرائيل ذلك رداً مباشراً على قمة بيروت التى تبنت المبادرة السعودية بعد إجراء تعديلات جزئية عليها وأصبحت مبادرة عربية للسلام.

وبالرغم من فداحة الخسائر المادية التى لحقت بالمقدرات الفلسطينية من جراء الاحتياج الإسرائيلى الهمجى سواء على صعيد السلطة الفلسطينية أو على حياة المواطنين الفلسطينيين أنفسهم إلا أن إسرائيل لم تستطع أن تحقق نصراً سياسياً يتمثل فى انهاء قدرة فصائل المقاومة الفلسطينية على القيام بعمليات فدائية داخل العمق الإسرائيلى أو خارجه.

وعلى خلفية الأزمة السياسية فى إسرائيل واستمرار العمليات الفدائية وتعثر الوصول إلى برنامج حد أدنى فيما بين الفصائل الفلسطينية برزت مساعى السلطة الفلسطينية لإيقاف العمليات الاستشهادية والفدائية داخل الخط الأخضر والتوصل إلى هدنة أحادية لفترة تتراوح ما بين ٦ أشهر وعام بهدف اتاحة الفرصة للاتحاد الأوربى ومصر بالاتفاق مع الولايات المتحدة لتسويق خريطة الطريق وإعادة إطلاق العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد رفضت قوى الانتفاضة التنازل الطوعى عن خيار المقاومة مع بقاء سيف الاحتلال مسلطاً على رقاب الشعب الفلسطينى مؤكدة

قناعتها بأن ذلك لا يتعارض مع النضال السلمى والخيارات السياسة والمفاوضات المؤدية إلى إقرار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى. وفى إطار هذا السياق المأزوم محلياً واقليمياً ودولياً بدأت سلسلة جديدة من الحوارات عرفت باسم حوارات القاهرة برعاية رئيس المخابرات العامة فى مصر وتمت على مستويين: حوارات مصرية – فلسطينية وحوارات فلسطينية – فلسطينية تحت عنوان رئيسى هو (الحوار السياسى وكيفية الخروج من المأزق الراهن)[٣] واستطاعت الوساطة المصرية أن تحصل على موافقة الفصائل الرئيسية على هدنة أحادية بدأت فى ٢٩ يونيو ٢٠٠٣ ولكنها انهارت قبل أن تكمل ٥٠ يوماً بسبب عدم تجاوب شارون.

ورغم الاتفاق الذى توصلت إليه الحكومتان المصرية والإسرائيلية فى نوفمبر ٢٠٠٢ بشأن مبادلة الجاسوس عزام عزام بالطلاب المصريين الذين احتجزتهم إسرائيل إلا أن إسرائيل أصرت على إبقاء الـ ٤٥ مسجوناً مصرياً الذين عانوا من سوء المعاملة فى السجون الإسرائيلية والمؤسف أن الحكومة المصرية رفضت العرض الذى قدمه حزب الله لضم هؤلاء السجناء إلى القائمة التى كان يساوم بها للإفراج عن الأسرى الإسرائيليين لديه فى المفاوضات التى تمت عبر الصليب الأحمر واستندت الحكومة المصرية فى رفضها على وجود علاقات مباشرة مع إسرائيل وانها ليست فى حاجة إلى مساعدة.[٤]

ويلاحظ أن مصر قد حافظت على قنوات اتصال مع الفصائل الفلسطينية وأخرى مع الإسرائيليين ولذلك واصلت مساعيها من أجل الحصول على موافقة الفصائل الفلسطينية على مشروع آخر للهدنة وفى جولة الحوار التى عقدت بالقاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٣ قدمت مصر ورقة عمل تتضمن أربعة قضايا أساسية لاتاحة الفرصة أمام السلطة الفلسطينية للتوصل إلى وقف إطلاق النار مقابل التزامات إسرائيلية محددة إلا أن خمسة فصائل فلسطينية (حماس والجبهة الشعبية والجهاد وتنظيمى الصاعقة والجبهة الشعبية – القيادة العامة) رفضت الموافقة على التوصية المصرية بأن يتضمن البيان الختامى الإعلان عن التزامات متبادلة بين الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى ودعوة القيادتين المصرية والفلسطينية للتحرك السياسى من أجل وقف العدوان

الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى وفك الحصار عنه. وهكذا انتهت جولة الحوار دون صدور بيان ختامى أو إعلان سياسى بل مجرد بيان صحفى.(٥)

ولا شك أن إصرار الحكومة المصرية على تكرار تجربة الحوار الفلسطينى – الفلسطينى رغم الفشل الذى منيت به هذه التجربة يشير إلى حقيقة الدور الذى تقوم به مصر على ساحة الصراع الفلسطينى – الإسرائيلى والذى كان يستهدف انجاز هدفه تتوقف خلالها الفصائل الفلسطينية عن أعمال المقاومة المسلحة باعتبار أن ذلك شرطاً أمريكياً – سرائيلياً لاستئناف المفاوضات مما يعنى أن التحرك المصرى فى هذا الصدد كان يتم بناء على تعليمات أمريكية تلبية للمطالب الإسرائيلية وقد أوضح ذلك صراحة ريتشارد ارميتاج وكيل وزارة الخارجية الأمريكية أثناء زيارته للقاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٣.(٥)

وفيما يتعلق بخطة الانسحاب الإسرائيلى من غزة والتى أعلنها رئيس الوزراء الإسرائيلى اريل شارون فى ديسمبر ٢٠٠٣ وعرفت باسم (خطة الانفصال من جانب واحد) وطبيعة الدور المصرى الذى سعت إسرائيل إلى فرضه ويتمثل فى تكليف مصر للقيام به فى تنفيذ هذه الخطة وكان يشير فى البداية إلى عودة الإدارة المصرية لقطاع غزة على غرار التجربة المشابهة خلال الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ ورفضت مصر هذا الاقتراح كما رفضت الاقتراح الآخر الخاص بتولى مصر مسئولية الأمن داخل قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلى لمراقبة أداء أجهزة الأمن الفلسطينية فى مكافحة أعمال المقاومة التى تعتبرها إسرائيل أعمال إرهابية. وقد استغرق النقاش حول هذين الافتراضين سلسلة طويلة من المحادثات والزيارات بين الحكومتين المصرية والإسرائيلية شارك فيها الرئيس مبارك وشيمون بيريز فى القاهرة فى فبراير ٢٠٠٤ ثم اللواء عمر سليمان واريل شارون فى تل أبيب ومبارك وسيلفان شالوم فى القاهرة فى مارس ٢٠٠٤ وأنتهت برفض مصر القيام بدور أمنى مباشر فى قطاع غزة مؤكدة على أن هذا الدور هو مسئولية السلطة الفلسطينية وأن دور مصر لا يتعدى حدود المساعدة على أداء هذا الدور كما اعتبرت مصر أن مسئولية ضبط

الحدود المصرية وسيطرتها على المعابر من الجهة المصرية هى مسئولية غير قابلة للتنازع باعتبارها حق مصر السيادى.

واتساقاً مع هذا المبدأ الذى ينص على مسئولية مصر فى ضبط حدودها طالبت مصر بضرورة إجراء تعديلات على اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) والتى شكلت إطاراً لمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية (١٩٧٩) وكانت تحصر مهمة ضبط الحدود المصرية الإسرائيلية فى أيدى قوات من الشرطة وقد وافقت إسرائيل على الطلب المصرى لتحميل مصر مسئولية التحكم فى الشريط الحدودى المحاذى لمدينة رفح والمعروف باسم ممر فيلادلفيا وذلك ضماناً لمنع ما تزعمه إسرائيل – حول عمليات التهريب (الأسلحة وغيرها) من مصر إلى غزة. وفى ضوء المفاوضات السرية التى جرت بين مصر وإسرائيل تم تعديل بنود الاتفاقية مما يسمح باستبدال قوات الشرطة بقوات من حرس الحدود الأكثر كفاءة وتسليحاً.

واقتصر الدور المصرى فى مساعدة الجانب الفلسطينى على تدريب قوات الأمن الفلسطينى فى القاهرة أو إرسال خبراء مصريين إلى غزة لتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية ومنع حدوث فراغ أمنى بعد الانسحاب الإسرائيلى من قطاع غزة.

وإذا كانت العلاقات المصرية الإسرائيلية قد شهدت تحولاً جوهرياً خلال عام ٢٠٠٤ سواء على المستوى السياسى الذى شهد اتصالات سياسية عديدة انتهت بإعادة السفير المصرى إلى إسرائيل فى فبراير ٢٠٠٥ أو على المستوى الاقتصادى بتوقيع مصر اتفاقية المناطق المؤهلة صناعياً (الكويز) فى ديسمبر ٢٠٠٤ والتى ظلت ترفضها منذ عام ١٩٩٦ فلا شك أن هذه التطورات تمثل نقلة نوعية فى عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل. وقد برزت تجلياتها وتداعياتها السلبية فى مواقف وسياسات الحكومة المصرية من القضايا والأحداث التى توالت بعد ذلك فى سياق الصراع العربى الإسرائيلى وكان أكثرها وضوحاً موقف اللامبالاه وعدم الاكتراث من جانب الحكومة المصرية إزاء جرائم القتل التى ارتكبها جنود إسرائيليين ضد جنود مصريين ولم يؤثر ذلك على استمرار الزيارات الرسمية بين الجانبين المصرى والإسرائيلى.[٦]

كما تجلى ذلك فى موقف الحكومة المصرية من العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان عام ٢٠٠٦ إذ أنتقدت مصر مع كل من السعودية والأردن ما أطلقت عليه (المغامرات غير المحسوبة لحزب الله) وشنت الصحف الحكومية فى مصر هجوماً على حزب الله وحاولت التهوين من الدور البطولى الذى قام به فى صد العدوان الإسرائيلى على مدى ٣٣ يوماً. وقد كان للموقف المصرى صداه الإيجابى لدى إسرائيل إذا اعتبرته غطاء سياسى لعدوانها على جنوب لبنان وقد صرح بذلك ايهود أولمرت رئيس وزراء إسرائيل انذاك.

ورغم كثرة اللقاءات المصرية الإسرائيلية التى شهدها عام ٢٠٠٧ والتى ركزت على محاولة السيطرة على التوتر فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية وتحريك التسوية السلمية المتوقفه منذ عام ٢٠٠٠ إلا أن الانجازات كانت محدودة للغاية فيما يتعلق بملف التسوية السلمية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى ولعل أهم إحداث هذا العام تمثلت فى انعقاد مؤتمر أنا بوليس على المستوى الفلسطينى الإسرائيلى. وعلى الجانب الفلسطينى. يرى العديد من الباحثين والمراقبين أن عام ٢٠٠٧ هو الاشد ضرراً على القضية الفلسطينية ولم يسبقه فى السوء سوى عام النكبة ١٩٤٨ الذى شهد قيام الكيان الصهيونى. إذ شهد تكريس الانقسام الفلسطينى رغم البوادر الإيجابية التى بشر بها اتفاق مكة (فبراير ٢٠٠٧) وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية لأول مرة منذ نشأة السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ مما أوحى بوضع حد لنظام ازدواج السلطة داخل سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى والذى نشأ عقب فوز حماس بالانتخابات التشريعية فى يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها بمفردها الحكومة الفلسطينية ثم انقلاب الأوضاع إلى النقيض تماماً عقب سيطرة حماس العسكرية على قطاع غزة فى أحداث يونيو ٢٠٠٧ وما ترتب على ذلك من انقسام سياسى وجغرافى بين الضفة الغربية وقطاع غزة وكن حصيلته حوالى ١١٦ قتيلاً واضعافهم من المعوقين والجرحى علاوة على مئات المعتقلين فى الضفة وغزة فى حين لم تتكبد إسرائيل طوال هذا العام سوى ١٥ قتيلاً وهو أقل عدد خسرته إسرائيل منذ احتلالها للضفة وغزة عام ١٩٦٧.

وقد استمر الانقسام السياسى والجغرافى بين الضفة وغزة فى ظل تصاعد الاتهامات المتبادلة الأمر الذى الحق أضراراً فادحة بالقضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى وأهدر مكانتها على كافة الأصعدة سواء على صعيد الحكومات أو المجتمعات والرأى العام عربياً ودولياً هذا وقد فشلت كافة الجهود التى بذلتها مصر لرأب الصدع الفلسطينى وإعادة ترتيب البيت الفلسطينى من الداخل ولم يلتفت قطبا الساحة الفلسطينين فى غمرة صراعاتها وخلافاتها إلى أن القضية الفلسطينية لم تعد القضية المركزية فى المنطقة العربية.

هذا ورغم تعدد اللقاءات المصرية الإسرائيلية التى بدأت فى يناير ٢٠٠٧ بين حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود اولمرت فى شرم الشيخ ويعد هذا تأتى لقاء بينهما حيث عقد اللقاء الأول فى ٤ يونيو ٢٠٠٦ وقد ركز على صفقة إطلاق سراح الجندى الإسرائيلى الأسير (جلعاد شليط) ووافقت عليها حماس مقابل إطلاق سراح ألف أسير فلسطينى. إلا أن إسرائيل قضت على أية احتمالات لنجاح هذه القمة إذ بدأ التوغل الإسرائيلى فى الأراضى الفلسطينية أثناء انعقاد هذا اللقاء واسفر عن استشهاد أربعة فلسطينيين فى رام الله كما طال التوغل الإسرائيلى مخيم جباليا فى شمال غزة لأول مرة منذ إطلاق الهدنة فى نوفمبر ٢٠٠٦. ومن المؤسف أن استمرار العدوان الإسرائيلى على الأراضى الفلسطينية لم يحل دون استمرار اللقاءات بين مبارك وأولمرت حيث انعقد فى ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٧ اللقاء الثالث للتحضير لمؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة الذى أكد مبارك أنه سيكون بداية حقيقية لاستئناف المفاوضات. ولذلك تواصلت لقاءاته مع وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسبى ليفنى فى مايو ٢٠٠٧ ومع وزير الدفاع الإسرائيلى فى ٢٦ ديسمبر ٢٠٠٧ لبحث عملية التسوية.

وعلى الجانب الآخر عقد حسنى مبارك عدة لقاءات مع الرئيس الفلسطينى محمود عباس. كما شهدت القاهرة عدة لقاءات بين الرئيس المصرى وبعض القادة العرب خصصت جميعها للبحث فى ضرورة العودة إلى مسار التسوية والتمهيد

لمؤتمر أنابوليس الذى عقد فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٧ وشارك فيه ٤٣ دولة منها ١٦ دولة عربية تتصدرهم مصر والسعودية وسوريا وفلسطين علاوة على سبع منظمات دولية. وقد طرح هذا المؤتمر الرؤية الأمريكية لمعالجة القضايا العالقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتنحصر فى مطالبة الفلسطينيين بتقديم المزيد من التنازلات مثل نبذ العنف والإرهاب ووقف الاعتداءات على الإسرائيليين وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى فى حين لم يلزم إسرائيل بنفس المطالب بل اقتصر على مطالبتهم بالاهتمام بالنقب والخليل وعدم التوسع فى بناء وليس تجميدها أو إلغاءها المستوطنات. ورحبت مصر والسعودية وإسرائيل بهذه المقترحات فيما اعترضت حماس واعتبرت أن الرئيس الأمريكى يستهدف شن حرب صليبية ضد الشعب الفلسطينى ودعت الدول العربية للوقوف ضد هذه التهديدات.(٧)

والواقع أن الرئيس الأمريكى جورج بوش من خلال تأكيده على مطالبة الشعب الفلسطينى باستنكار المقاومة المسلحة أو ما يزعم أنه (الارهاب) شدد على ضرورة أن تتولى السلطة الفلسطينية اعتقال الفدائيين الفلسطينيين وتفكيك البنية التحتية التى يعتمدون عليها فى أعمال المقاومة ومصادره الأسلحة ووقف الهجمات ضد إسرائيل وإطلاق سراح الجندى الإسرائيلى دون الزام إسرائيل بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين لو تجميد المستوطنات أو الغائها. ولكن طالب إسرائيل بالإفراج عن عائدات الضرائب الفلسطينية وتحويلها للحكومة الفلسطينية التى عينها محمود عباس برئاسة سلام فياض. أما الدول العربية فكان عليها تقديم كل الدعم والتأييد لحكومة فياض. كما وعد الرئيس الأمريكى بتقديم معونة شاملة كقروض للمشروعات التجارية ولأصلاح الأجهزة الأمنية.

ومما يجدر ذكره أن عملية بناء المستوطنات لم تتوقف بعد انعقاد مؤتمر أنابوليس. إذ كشفت حركة السلام الان الإسرائيلية والمناهضة للاستيطان فى نهاية مارس ٢٠٠٨ عن اتساع الأنشطة الاستيطانية فى الضفة الغربية المحتلة وكذلك

أشارت الصحف الإسرائيلية فى ٨ يناير ٢٠٠٨ إلى استمرار النشاط الاستيطانى فى حى رأس العمود بالقدس الشرقية المحتلة.

ومما سبق يتضح لنا أن مؤتمر أنابوليس إذا كان قد نجح فى استئناف مفاوضات التسوية السلمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا أنه لم يغير الواقع المأزوم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة بسبب التعنت الإسرائيلى وعدم التزامها بتنفيذ قرارات المؤتمر.

obeikandl.com

الهوامش

١. محسن عوض وآخرون: مقاومة التطبيع – ثلاثون عاماً من المواجهة – بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ٢٠٠٧ ص٤٦-٤٧.

٢. انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، ١٩٩٨ – القاهرة – ص٢٢٠.

* المصدر السابق – التقرير الاستراتيجى عام ١٩٩٨، ص٢٥٢-٢٥٤.

٣. انظر: التقرير الاستراتيجى العربى – ٢٠٠٢-٢٠٠٣ – مصدر سابق، ص٣٠٣-٣٠٨.

٤. الأهرام العربى ٨ يناير ٢٠٠٥.

٥. انظر التقرير الإستراتيجى العربى (مصدر سابق) ٢٠٠٣-٢٠٠٤ – ص٤٧٥.

٦. انظر: عماد حاد: مصر وإسرائيل – ربع قرن على معاهدة السلام – مجلة السياسة الدولية – العدد ١٥٦ – أبريل ٢٠٠٤.

نقلاً عن: محسن عوض وآخرون – مقاومة التطبيع – مصدر سابق.

٧. انظر – التقرير الاستراتيجى العربى – مصدر سابق ٢٠٠٧-٢٠٠٨ – القاهرة ٢٠٠٨، ص٣٠٩ + ٣١٦ + ٣١٩.

obeikandl.com